بلاغ صحفي

ترأس السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، بمعية الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وفدا مغربيا رفيع المستوى تكون من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية للمشاركة في الحوار التفاعلي مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شارك في فحص التقرير الوطني الرابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بجنيف خلال يومي 30شتنبر وفاتح أكتوبر 2015.

وقد شكل هذا الفحص مناسبة للتذكير بالمقاربة التشاورية التي اعتمدتها المملكة في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولاسيما هيئات المعاهدات، مما مكن من إشراك مختلف الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني، في مسار إعداد التقرير المذكور. كما مكنت الوسائل والإمكانيات التي تم رصدها استعدادا لهذا الفحص، سواء من حيث تقديم ردود السلطات المغربية على لائحة الأسئلة المطروحة للنقاش داخل الآجال المحددة، أو من حيث مستوى وتركيبة الوفد المغربي وتعدد أعضاءه، من ضمان تفاعل من مستوى رفيع مع أعضاء اللجنة المعنية كما عبر عن ذلك رئيس اللجنة والعديد من أعضائها.

وقد شكل هذا الفحص، الذي تميز بحوار صريح حول مختلف القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقا لمقتضيات العهد، مناسبة لاستعراض التقدم الذي حققته بلادنا فيما يخص الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، منذ فحص تقريرها الثالث سنة 2006، سواء تعلق الأمر بالمقاربة الاستراتيجية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها من خلال وضع مجموعة من الخطط والبرامج والمشاريع المهيكلة، أو بالسياسات العمومية القطاعية المعتمدة، أو بمواصلة المسارات الإصلاحية التي تميزت باعتماد دستور جديد كرس الحقوق والحريات الأساسية كما هي متعارف عليها دوليا، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما شملت جوانب من هذا الحوار الجهود التي تبذلها

المملكة في مجالات دعم القدرة الشرائية وخلق فرص الشغل، وتعميم الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الأساسية وخاصة الماء والكهرباء والطرق، وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية، وضمان التغطية الصحية للفئات المعوزة، وتوفير السكن اللائق، فضلا عن تعميم التعليم الأساسي، ومكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومضاعفة المجهود الوطني فيما يخص دعم الفئات الاجتماعية الهشة والنهوض بالعالم القروي.

كما تم الوقوف عند التطورات والمكتسبات التي حققتها المملكة في مجال النهوض بالتنوع الثقافي واللغوي للمملكة لاسيما فيما يتعلق بالثقافتين الأمازيغية والحسانية، وفي مجال مناهضة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله، ومحاربة العنف ضد النساء.

وقد تميزت الجلسة الختامية لهذا الفحص بالكلمة الختامية المعبرة لرئيس الوفد المغربي، والتي تضمنت توضيحات بشأن التنوع الثقافي واللغوي لمكونات الشعب المغربي ونفي بعض الادعاءات بخصوص التمييز ضد المغاربة ذوي الأصول الأمازيغية، وتأكيدا على عزم المملكة مواصلة جهودها للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء. وأخيرا تم الالتزام بإدماج التوصيات التي ستصدر عن اللجنة في الخطة الشمولية التي أعدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ توصيات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعما للمجهودات التي تبذلها بلادنا في مجال تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.